قوس قزح

إعداد/ محمد فؤاد

القضية بدأت قبل (3) أعوام وتأجلت بسبب غياب التقرير الطبي الثالث

تأجيل قضية قاتلة الطفل بسمّ الفئران للمرة الـ(41)

الرياض /متابعات:

أجل قاضي المحكمة الجزائية بالدمام قضية مقتل الطفل مشاري أحمد البوشل على يد خادمة أسرته التي دست له السم في حليبه حتى تاريخ 26 صفر 1434 المقبل، وهي المرة الـ42 التي يؤجل فيها القاضي النظر في القضية التي بدأت قبل ثلاثة أعوام، إثر اتهام عائلة الطفل للخادمة السريلانكية بقتله واعترافها أمام هيئة التحقيق والادعاء العام بذلك.

وجاء التأجيل الجديد بسبب عدم وصول التقرير الثالث الذي طلبه القاضي من مستشفى القوات المسلحة بالرياض، وقال والد أحمد البلوشي، والد الطفل المغدور: «تم وصول تقرير مستشفى القاعدة الجوية بالظهران يفيد بحالة مشاري منذ الولادة إلى حين خروجه من العناية المركزة بعد دسّ سمّ الفئران في حليب الطفل، وتقرير هيئة التحقيق والادعاء العام، مشيراً إلى أن عدم وصول التقرير الثالث أدى إلى تأجيل القضية إلى 26 صفر 1434».وتابع: «أناشد كافة المسؤولين سرعة إنهاء القضية التي استمرت ثلاث سنوات وتنفيذ الحكم في الخادمة، في ظل توافر جميع الأدلة التي تدين الخادمة بتسميم الطفل».

يذكر أن الطفل مشاري البوشل لفظ أنفاسه قبل أكثر من ثلاثة أعوام بعد محاولات مضنية بذلها أطباء في مستشفيات عدة في المنطقة الشرقية والرياض، لإنقاذه من آلامه التي لازمته لنحو شهر ونصف الشهر، إثر إصابته بزيادة الإنزيمات في الكبد، وحموضة وسيلان شديدين جداً في الدم، إضافة إلى اضطرابات في القلب، بعد تناوله حليباً ممزوجاً بسمّ الفئران وأدوية مسكنة، دستها الخادمة في حليبه.

ومن جانب آخر يستغرب المستشار القانوني عبدالله رجب من كثرة هذه التأجيلات غير المبررة للقضية، وشدد في حديثه مع «العربية نت» على أنه كان من المفروض على القاضي أن يبتّ سريعاً في القضية مادام أن الخادمة اعترفت بالجرم.

وأضاف: «قد يكون من حق القاضي انتظار التقارير اللازمة ولكن في ظل اعتراف الجانية فإنني لا أجد مبرراً لكثرة هذه التأجيلات، فكان عليه أن يحترم مشاعر الأسرة التي فقدت طفلها، فالاعتراف سيد الأدلة ولا يحتاج بعده لأية تقارير».

وأكد أنه «بالنسبة لي القضية تعتبر منتهية، وأنصح عائلة الطفل بالرفع للمقام السامي أو لوزير العدل والمطالبة بتسريع إجراءات القضية».

وتابع متحدثًا عن روتين المحاكم: «الروتين في المحاكم قاتل، ونحن كمحامين نعاني كثيراً من قضية التأجيلات في القضية دون مسوغ حقيقي لهذا التأجيل، وفي كل مرة يتم تأجيل القضية لأشهر لعدم وجود القاضي أو انتدابه أو لأسباب روتينية».

وذكر المستشار رجب «كان لديّ قضية قتل قبل فترة وركز القاضي كثيراً في مناقشة الطبيب الشرعي وهل كانت الطعنة هي سبب الوفاة.. مع وجود الاعتراف».

السرقة عند الأطفال .. نتاج حرمان عاطفي أم تعبير عن القلق والتوتر الداخلي؟!

بعض السرقات يرتكبها الأطفال الفاقدون للثقة في أنفسهم لتأكيد ذواتهم

السرقة سلوك شائع جداً لدى الأطفال في سن 4-5 سنوات، والغالبية العظمى من الأطفال سرقوا مرة أو مرتين على الأقل في مرحلة طفولتهم.

لكن لكي نستطيع أن نتكلم عن السرقة لدى الأطفال لا بد أن يكون الطفل قد تكون لديه مفهوم الممنوع والمسموح به (وهي نفس السن التي يكون فيها الطفل قادراً على التحكم في وظائف الإخراج) بمعنى آخر أن يكون الطفل قد اكتسب مفهوم الفردية وبالتالي أصبح يميز ما يخصه (ما هو شخصي) وبين ما لا يخصه (يخص الآخرين). كذلك التمييز بين الخير والشر. وكل هذه الأشياء مرتبطة بقانون الجماعة والحياة في الجماعة.

إذ أخذنا كل ذلك في الاعتبار نرى أن مفهوم السرقة لايتكون عند الطفل قبل 6 أو 7 سنوات من العمر وبالتالي لايصح أن نوصف الطفل بأنه لص أو سارق قبل هذا العمر وبالتالي الاستيلاء على أشياء خاصة بالآخرين لدى الطفل قبل هذه المرحلة العمرية لا يمكن توصيفه بالسرقة ولايمكن اعتباره مرضاً، إلا إذا تكرر هذا السلوك بالأسباب والأشكال (الدوافع)

عرض/محرر الصفحة:

السرقة قد تكون تعبيراً عن حالة قلق وتوتر داخلي شديد لدى الطفل

أسباب مختلفة للسرقة

بعض السرقات المتكررة لدى الطفل قد تكون نتيجة الحرمان العاطفي (حقيقي أم متخيل). نجد أن البيئة التي يعيش فيها الطفل فقيرة عاطفيا لا تمده باحتياجاته العاطفية. في هذه الحالات السرقة ستكون مصحوبة بالكذب والعدوانية والميل للتخريب. والشيء المسروق في هذه الحالة ما هو إلا تعبير عن الحب والعطف والحنان المفقودين.

والسرقة في هذه الحالة لا يمكن اعتبارها شيئا سلبيا تماماً. فهي تترجم استمرار وجود الأمل لدى الطفل للحصول على إشباع عاطفي من أسرته والبيئة المحيطة به، أي أنها بمثابة ناقوس يدقه الطفل ليدفع الآخرين للانتباه له والاعتناء به.

بعض السرقات يرتكبها الطفل لتأكيد ذاته، ويكون ذلك لدى الأطفال الفاقدين للثقة في أنفسهم، والسرقة في هذه الحالة تعني محاولة من الطفل للتغلب على إحساسه الدائم بالفشل وعدم الثقة.

السرقة قد تكون تعبيراً عن حالة قلق وتوتر داخلي شديد لدى الطفل. هذا التوتر وهذا القلق يزدادان بعد ارتكاب فعل السرقة ويكونان مصحوبين بشعور شديد بالذنب.

وهكذا نرى نادراً ما يسرق الطفل الصغير الشيء لذاته لكي ينتفع به، ففي أحيان كثيرة يتخلص من الشيء المسروق دون استخدامه أو يعطيه لشخص آخر.

السرقة في السن الصغيرة (ثلاث إلى أربع سنوات) تكون أحياناً نوعا من التوحد أو التشبه بالآخرين القريبين من الطفل. فالطفل يعتقد إذا امتلك شيئاً، يمتلكه والده أو أخ اكبر له، أو= صديق محبب إليه، فإنه بالضرورة يصبح مثله، فالطفل في هذه السن لايكون قد تكون لديه الوعي الأخلاقي بعد، بمعنى أنه لايستطيع أن يميز بين العيب والخطأ والصواب. إن الإحساس بالذنب يأتي مؤخراً، ابتداء من اللحظة التي يبدي فيها الآخرون أسفهم على ماقام به من أفعال.

السرقة كسلوك جانح نراه كثيرا لدى المراهقين وليس لدى الطفل الصغير، ويكون هذا السلوك هو نواة الشخصية المضطربة المعادية للمجتمع (الشخصية السيكوباثية). والسرقة في هذه الحالة تتم بشكل جماعي (شللي)، وتكون مصحوبة بالعدوان على الآخرين. السرقة في هذه الحالة تمثل رغبة في الخروج على قوانين الجماعة وقوانين المجتمع بشكل عام، وعدم الأخذ بعين الاعتبار الآخرين ومصالحهم والمصلحة العامة بشكل عام. وهؤلاء كثيراً ما يقعون تحت طائلة القانون.

في هذه الحالة يبحث المراهق عن الفائدة المادية من وراء سلوكه، ولايكون لديه إحساس بالذنب بعد ارتكاب السرقة (سرقة سيارات، سرقة منازل، سرقة تحت تهديد السلاح.. الخ).

رد فعل الوالدين تجاه فعل السرقة لدى أطفالهم

من الطبيعي أن ينزعج الوالدان إزاء سلوك كهذا لدى الطفل، وخاصة إذا كذب الطفل بهذا الشأن، ولكن إذا ادرك الوالدان أن السرقة في هذه السن أمر شائع، يمكنهم أن يتداركوا ردود الأفعال العنيفة.

عند سن ثلاث أو أربع سنوات يعتقد الطفل أن كل شيء لهو ملك خاص به إلا إذا قلنا له عكس ذلك، وبالتالي إذا رأى لعبة في محل أو مر بحلوى في سوق مثلاً، فهذه اللعبة وهذه الحلوى خاصة به، وهي له طالما ليس لديه إدراك أن هذه الأشياء إنما هي ملك لأشخاص آخرين.

إذا ادرك الطفل أن هناك شيئا شخصيا يخصه وأشياء آخرى خاصة بالآخرين لا يستطيع الحصول عليها إلا بموافقتهم يتطلب بعض الفهم وبالتالي بعض الوقت.

ولذا فإن عقاب الطفل على فعلته هذه سيكون غير مفهوم له، وبالتالي سيشعر بالظلم الواقع عليه، بل سيسعى إلى أن يسرق ولكن في السر.. بحيث تصبح فعلته غير مكشوفة وبالتالي يتفاوت العقاب.

فبدلاً من العقاب يستحسن في هذه السن أن يشرح الآباء للأطفال معنى كلمة الخاصة والعامة بشكل مبسط، يمكنهم من فهمه، بل عليهم أن يستفيدوا من أي حادثة سرقة صغيرة يرتكبها الطفل لترسيخ وشرح بعض هذه المفاهيم للطفل مثل الملكية الخاصة والعامة واحترام الملكية العامة وكذلك مفهوم المشاركة.

إذا تصرف الآباء بحكمة إزاء هذه الحوادث الصغيرة تكون على العكس مفيدة إذ يحقق الطفل تقدماً في هذا الاتجاه.

كيفية تفادي هذا النوع من السلوك

على الآباء أن لايبالغوا في ردود أفعالهم وعدم معاقبة الطفل بقسوة أو كيل الاتهام له بأنه لص أو سارق.. وعدم معايرته بما قام به من فعل سيئ ارتكبه كلما سنحت له الظروف، وعدم إهانته أمام أقاربه وأقرانه وبالذات إخوته المقربين منه.

ليس من الحكمة وضع الطفل في موقف المواجهة بمعنى سؤاله عما إذا سرق أم لا؟

فهذه الطريقة تدفعه للكذب.. ولكن يفضل أن يقول له الأبوان أو احدهما، إنهم يعرفون من أتى بهذا الشيء (الذي سرقه) ومطالبته برد هذا الشيء إلى أصحابه مع الاعتذار مضيفين أنهم غير راضين جداً عن هذا السلوك..

بعدها يجب مساعدة الطفل على رد الشيء المسروق إلى أصحابه، فمثلاً يجب العودة إلى السوق أو إلى المحل الذي سرقه منه، مع تحمل الإحراج الناتج عن هذا السلوك، وإعادة الشيء أو دفع ثمنه. في هذه الحالة الثانية يستحسن أن يدفع ثمن الشيء من المصروف الخاص للطفل، إذا كان هناك مصروف مخصص له.

وإذا لم يكن هناك مصروف يجب أن يطلب منه القيام ببعض الأعباء المنزلية الثقيلة كنوع من العقاب. وكل مرة يكرر نفس السلوك يجب أن يتعامل معه الوالدان بنفس الطريقة ويسلكان نفس المسلك.

هذا يتطلب من الوالدين الكثير من الهدوء والحكمة والصبر حتى يستطيعا أن يعلما ابنهما السلوك السليم.

يجب أن ينمي الآباء في أطفالهم روح المشاركة، كأن يقولا له «لاتأخذ لعبة طفل آخر إلا بموافقته ويجب أن تعرض عليه أنت لعبتك. كما يجب أن نشرح للطفل ماذا يعني أخذ شيء لفترة معينة (استعارة) أي أنه يجب عليه أن يرده فهو لم يصبح ملكاً له.

كذلك يمكن أن يقول الآباء لطفلهم - إذا كان في سوق أو محل العاب إذا أردت لعبة أو حلوى يجب أولاً أن تسألني إذا كنت تستطيع الحصول عليها؟ إذا وافقت يجب أن تنتظر حتى ندفع ثمن هذا الشيء قبل أن نأخذه.

بهذه الطريقة يتعلم الطفل احترام ممتلكات الآخرين وكيف يطلب من الآخرين، وتنمو عنده روح المشاركة.

تكرار سلوك السرقة مرة أخرى

يبدأ الوالدان بعزله في غرفة منفردة بعض الوقت، كنوع من العقاب (هذا سيحرمه من التواجد مع إخوانه أو أقرانه أو مشاهدة التلفزيون)، ولكن فترة العزلة هذه يجب ألا تطول كثيراً. بعدها يمكن للوالدين الذهاب والتحدث معه بهدوء محاولين فهم دوافعه في فعلته تلك. هذا يساعد الطفل نفسه على فهم دوافعه فهو في أغلب الأحيان لا يفهم هذه الدوافع .. ثم إفهامه أن عليه أن يتجاوز رغبته هذه في امتلاك كل شيء.. فهذا شيء لن يستطيع أن يفعله إطلاقاً.. وهناك ما لايمكن الحصول عليه.

يمكن أيضا أن يطلب الوالدان من الطفل ماذا ينوي أن يفعل إذا انتابته نفس الرغبة مرة أخرى (السرقة)؟ لكي يتفادى الطفل ماحدث.. أي يجب أن يدرك بأن له جزءا من المسؤولية كي يضع هو لنفسه حدوداً، وإذا نجح في وضع هذه الحدود وفي تجاوز رغباته وسلوكه المندفع وسلك سلوكاً سليماً يجب على الوالدين تشجيعه ومكافأته وإشعاره أنهم فخورون به وبما عدل من سلوكه..

بعد ذلك إذا استمر الطفل في عمليات السرقة يجب على الوالدين البحث عن أسباب قد يخفيها الطفل (مثل الشعور بالذنب، الخوف، رغبة اندفاعية يصعب عليه التحكم بها، فقدان الثقة في الذات، القلق، التوتر، أو الرغبة في أن يكون مثل الآخرين أو الحاجة إلى الحب والحنان والعطف).

إذا تكرر ذلك رغم كل المحاولات السابق ذكرها، يجب ألا يتأخر الوالدان عند هذا الحد في عرض الطفل على الطبيب النفسي قبل أن تلصق به صفة اللص الصغير.. بشكل ملحوظ أو كان مصحوباً بمجموعة أخرى من السلوك المرضي مثل الكذب والعدوانية مثلاً.

والسرقة عند الطفل الصغير ليست بالضرورة سلوكاً يؤدي إلى الجنوح عند سن المراهقة ولذا لا يجب وصم الطفل الصغير بصفة اللص أو السارق فهذا قد يحصره في هذا السلوك فيما بعد.

في السن الصغيرة تقتصر السرقة على الوسط العائلي أو المدرسي. أما في سن المراهقة فيشمل هذا السلوك المجتمع الأكبر (السرقة من المحلات والسوبر ماركت.. سرقة البيوت.. الخ).

اتفاقية حقوق الطفل

unicef

المادة (26):

لدعم تنفيذ الاتفاقية على نحو فعال وتشجيع التعاون الدولي في الميدان الذي تغطيه الاتفاقية:

تضمن الدول التي تقر أو تجيز نظام التبني إيلاء مصالح الطفل الفضلى الاعتبار الأول والقيام بما يلي:

1 - تعترف الدول الأطراف لكل طفل بالحق في الانتفاع من الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الاجتماعي، وتتخذ التدابير اللازمة لتحقيق الأعمال الكاملة لهذا الحق وفقاً لقانونها الوطني.

2 -- ينبغي منح الإعانات، عند الاقتضاء، مع مراعاة موارد وظروف الطفل والأشخاص المسئولين عن إعالة الطفل، فضلاً عن أي اعتبار آخر ذي صلة بطلب يقدم من جانب الطفل أو نيابة عنه للحصول على إعانات.